

## تمهيد

يمكننا تشخيص أسباب ظاهرة الإرهاب التي يعانيها المجتمع الجزائري حاليا بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره بعدا أساسيا مكونا لهذه الأسباب، ولعل الكثير من الملاحظين والمحللين للأوضاع الصعبة التي تعيشها الجزائر اليوم يجمع على أن أحداث 5 أكتوبر 1988 التي عرفتها الجزائر تعتبر القطرة التي أفاضت الكأس، ودفعت بالأوضاع إلى الانفجار.

غير أن هذه الأحداث لم تأت من العدم وإنما كانت نتيجة تراكمات كثيرة عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، وفي ضوء هذه المعطيات سنحاول من خلال هذا الفصل تناول ظاهرة الإرهاب في الجزائر في بعدها الاقتصادي.

## 8. المقاربة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر

### 1.8. تردي الأوضاع الاقتصادية في منتصف الثمانينات

اعتبرت الجزائر في السبعينات من القرن العشرين من قبل الكثير من الملاحظين سواء على مستوى إفريقيا أو الوطن العربي نموذجا يحتذى به للخروج من التخلف، فالجزائر كانت هي قاطرة عدم الانحياز، و المتحدثة باسم الدول التقدمية في العالم النامي، ولئن خرجت منذ مدة قصيرة من حرب تحرير مدمرة و عنيفة أنهكتها بدرجة كبيرة، إلا أنها دخلت و بسرعة في عملية تنمية سريعة وفعالة، لكن الجزائر التي كانت لا تفصلها على أبواب العصرنة إلا خطوة صغيرة، تجد نفسها اليوم في بؤرة الإرهاب.

ويمكن تقسيم المرحلة التي سبقت أحداث أكتوبر 1988 إلى فترتين، الأولى وهي فترة حكم الرئيس الراحل " هواري بومدين"، أما الثانية فهي فترة حكم الرئيس " الشاذلي بن جديد". لقد حاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة ( 17.20% سنة 1977) بعد أن كانت لا تستوعب سوى ( 10% سنة 1966)، و قد ارتبطت عملية التصنيع التي شهدتها الجزائر بظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن، حيث قدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة من 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخصا سنويا، كما أشارت معطيات التعداد السكاني لعام 1979 إلى وجود نمو ملحوظ في انتقال السكان إلى المدن، إذ ارتفع عدد سكان المدن من 3,700.000 إلى 7,095.000 نسمة أي من 31% إلى 41% من المجموع الكلي للسكان.

إن ظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن كثيرا ما يكون الدافع إليها هو الحصول على فرص عمل بأجر أعلى و حياة اجتماعية أكثر رخاء، و يتركز النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية في الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن أي عمل لا يتطلب مهارة، وتتخذ من الأحياء القصديرية بضواحي المدن ملجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده تقاليد وعادات ريفية حضرية، و بالتالي فإن عملية التحضر في الجزائر ساعدت على خلق نمط جديد من الحياة الثقافية بواسطة وسائل الاتصال الحديثة، الأمر الذي أدى إلى ظهور حاجات ثقافية جديدة، بالإضافة إلى نمو الشعور عند الشباب بضرورة اللحاق بركب التقدم<sup>(1)</sup>.

فيما يتعلق بظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية، نعتقد أنه بقدر ما كانت لهذه الظاهرة إيجابيات بقدر ما خلقت مشاكل متعددة لا زالت تعاني الجزائر من انعكاساتها الخطيرة لحد الآن، فإذا كانت اليد العاملة القادمة من الريف قد ساهمت إلى حد ما في عملية التصنيع التي أنتجتها السياسة الجزائرية في تلك الفترة إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور مشاكل أصبحت ترهق كاهل الدولة الجزائرية و لعل أهمها الأحياء القصديرية التي أحاطت بالمدن الكبرى منها، و كذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل لأنه ليس كل ريفي انتقل إلى المدينة تمكن من الحصول على عمل و هذا طبعا بسبب فقدان المهارة، هذه الأوضاع السائدة في الجزائر ستخلق فيما بعد أزمتين حادثتين هما: أزمة البطالة و أزمة السكن ( هذان الأزمتمان كان لهما الدور البارز في تفجير أحداث أكتوبر ).

و لقد أظهر الإحصاء العام للسكان سنة 1960 أن عدد السكان القادرين عن العمل بلغ 2,560.000 شخصا أي ما يعادل 21% من مجموع السكان، منهم 1,760.000 شخصا فقط يشتغلون فعلا، بينما 800.000 شخصا بدون عمل، أما في سنة 1970 فقد قدر عدد السكان القادرين على العمل بحوالي 2.750.000 شخصا. و قد نما سكان الجزائر من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 18 مليون نسمة سنة 1977، في حين وصل معدل النمو الديمغرافي الذي يعتبر من أكبر معدلات النمو في العالم إلى 3,2% و كذلك حيوية السكان التي تتعدى 56% ممن يقل سنهم عن 20 سنة، كما أن النمو الحضري الذي وصل إلى 30% سنة 1966 ارتفع إلى 41% سنة 1978، أي أن ما يقارب من نصف سكان الجزائر يعيشون في المدن<sup>(2)</sup>.

لقد تميزت إذن فترة الستينات و السبعينات من تاريخ الجزائر المستقلة بتصنيع سريع، و تعليم جماهيري، و خدمة صحية مجانية، و ثورة زراعية، و مخططات تنموية هادفة إلى اقتصاد وطني " متمركز حول الذات "، كل ذلك بسبب تشييد قاعدة اقتصادية

1 ( محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري - تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر (د ت)، صص 104. 106.  
2 ( المرجع نفسه، صص 103.

متحررة و تمتلك حركتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات و الضغوطات السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن. و على الرغم من أن هذه الفترة لم تحقق كل ما كان

مرجوا منها، إلا أنها تركت التزامات كثيرة ستحملها الفترة اللاحقة، ذلك أن الرئيس "هوارى بومدين" جعل خليفته ملزماً بالقيام بمهام وطنية واسعة: العمل للجميع، السكن للجميع، الصحة للجميع، التعليم للجميع... الخ، و هي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل المساواة، و التنمية، و التقدم الاجتماعي و الصناعي.

لكن و على الرغم من زيادة ارتفاع أسعار النفط . الذي ضاعف من الموارد المالية ثلاث مرات . لم تستطع سياسة الرئيس " بن جديد " الاستمرار في عملية التنمية التي دشنت في الستينيات باعتبارها عملية مرهقة و معقدة، و غير مأمونة العواقب من الناحية الاجتماعية، و السياسية، لأنها كانت ستبرز فئات اجتماعية فاعلة جديدة كعمال المصانع و الطلبة، و عمال الأرض، و تحت تأثير الدخل المالي الكبير اختارت سياسة الثمانينيات الطريق الأسهل و هو " الاستهلاك "، حيث تحولت من سياسة تنمية إلى ريعية.

لقد كانت مشاريع النخبة الحاكمة لا يحكمها منطق، مشاريع جنونية في بعض الأحيان، يقصد بها الإبهار، و كثيرا ما استنزفت ثروات الشعب بتكاليفها الباهضة و المبالغ فيها، و لعلها كانت المدخل الوحيد للسرقة و الاختلاس والاعتراف من ثروات الشعب و الإثراء السريع، فقد كان هناك على سبيل المثال مصانع و مؤسسات على الورق فيها عمال و موظفون و تعتمد لها الميزانيات و الاعتمادات المالية التي تجدد كل عام.

كما وصل الأمر إلى أن بعض المجالس التي لا تصرف مخصصات بلدياتها تحاسب و تنهم بالتقصير، و قد تقال من مواقعها، أما المجالس التي تصرف فتضاف لها ملحقات مالية على سبيل التشجيع، و لا أحد يسأل أين يصرف المال . فكانت فترة للسلب و النهب، حتى أن الجماعات الحاكمة استولت على مكونات الثورة الزراعية التي تعرضت لعملية تصفية كاملة. و لعل المزارع و الأراضي التي تقع على مشارف العاصمة - و كانت من أغنى و أجود الأراضي الزراعية و أقربها إلى المدن الكبرى - كانت أهم غنيمة حصل عليها هؤلاء أمام أعين الجميع و تحت زمجرته و برفقة لعناته<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص ص 60 - 62.

بعد مرحلة الاستهلاك التي عاشتها الجزائر خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي مستجدات أثرت بشكل رهيب على اقتصاد جزائري يرتبط بشكل كلي مع كل التغيرات الطارئة على الأوضاع الاقتصادية العالمية، فكان أن

سقطت أسعار البترول، هذا الأخير الذي يشكل عمود الاقتصاد الجزائري، مما جعل النخبة الحاكمة تدخل في حالة طوارئ من أجل معالجة الوضع الاقتصادي المنعكس بشكل خطير على الوضع الاجتماعي الساخط على ما آل إليه من ترد للأوضاع على جميع الأصعدة. لقد اتضح للعيان أن السياسة التي اتخذت على عاتقها تشييد " مقام الشهيد " بمليارات الدولارات المستنزفة من ثروات الشعب، و سياسة استيراد " الكيوي و البنان " ( الموز ) كما يفضل أن ينعته الجزائريون، هي سياسة تكون قد قادت الجزائر إلى الهاوية.

## 2.8. انفجار الأوضاع في أكتوبر 1988

منذ عام 1986 تفاقم الفشل الاقتصادي في الجزائر بصورة متسارعة و ذلك عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، و قد أدى ذلك إلى تقلص محسوس في الموارد المالية، في حين لم تستطع الدولة التقليل من الإنفاق العام طبعاً بسبب نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز في السنوات الماضية، هذا النمط الاستهلاكي - كما سبق و أن ذكرنا - كان النظام في عشرينية الثمانينيات هو المشجع له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها " برامج مكافحة الندرة " المعتمدة على الاستيراد المكثف للسلع، و قد جاءت تجسيدا لشعارات سياسية مثل " من أجل حياة أفضل " التي كان قد رفعها الحزب الحاكم في بداية الثمانينيات<sup>(1)</sup>.

أمام هذه الأوضاع الطارئة، لم يكن أمام الدولة سوى التخلي عن سياستها الاستهلاكية، هذا الإجراء الذي ستكون انعكاساته مأساوية على المجتمع الجزائري، حيث أنهى العلاج المجاني و ألغيت منح العلاج المجانية في الخارج للفقراء، و توقفت

(1) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص42.

عملية استيراد الأجهزة الطبية و الأدوية الخاصة التي كان يتمتع بها المحتاجون، كما توقفت عملية توزيع السكن الاجتماعي، و باعت الدولة أملاكها العقارية من شقق و فيلات فاخرة تهافتت عليها الطبقة الحاكمة و تقاسمتها بأسعار رمزية عرفت بتعريفه " الدينار الرمزي " أي ما يعادل وقتها ربع دولار، و توقفت المنح الدراسية، و استيراد الكتب و المجلات و الجرائد،

و المعرض الدولي للكتاب الذي كان يمثل المنتفس الوحيد للمتقنين الجزائريين و هكذا اختفت الحياة الثقافية في الجزائر .

وثمة مظهر آخر للأزمة الاقتصادية في الجزائر كان له دور بارز في تفجير أحداث أكتوبر 1988، و يتمثل في البطالة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني و التوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة في التشغيل، و بالتالي أصبحت البطالة تمس فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات من أطباء و مهندسين، بالإضافة إلى كل ذلك تفاقمت أزمة السكن إلى درجة أصبح الوضع فيها ينبئ بالانفجار<sup>(1)</sup>.  
لقد أصيب الجهاز الإنتاجي بعجز شبه كلي حيث لم تعد تبلغ مردودية المنشآت و المصانع في أحسن الحالات سوى ما بين 30 و 50% من طاقتها الفعلية، كذلك تقهقر الدخل الوطني، و ارتفع معدل التضخم الذي بلغ مستوى مثيرا للقلق منذ منتصف الثمانينات ، كما زادت ديون الجزائر بشكل لا معقول لتعرف هذه المشكلة فيما بعد باسم "قضية 26 مليار" <sup>(2)</sup>.

و إذا كانت الجزائر قد عانت خلال هذه الفترة الحرجة التي وصفناها بشكل موجز فيما سبق، فإنه جدير بنا أن نؤكد أن هذه المعاناة لم تطل الطبقة الحاكمة و حاشيتها لأنها تملك من الحصانة ما يجعلها بعيدة كل البعد عما يحدث في البلاد، بل بالعكس، لقد وجدت ضالتها في ظروف تميزت بالفوضى و النهب و السلب، وفي دولة غاب عنها القانون، فأى دولة هذه التي تتبع أملاكها لبعض الأشخاص وبأسعار رمزية؟ ومن هؤلاء الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من هذه العقارات المعروضة للبيع؟ لماذا صفت أملاك الدولة بهذا الشكل المريب؟ ومن يملك الحق في اتخاذ مثل هذا القرار الذي يمس بشكل مباشر

(1) عبد الباسط درور، مرجع سابق، ص 62.

(2) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 43.

سيادة بلد دفع مليوناً ونصف مليون من خيرة أبنائه فداء لهذه السيادة؟. لماذا يستفيد مليوناً شخصاً فقط من الأموال التي يدرها بترول وغاز الجزائر، بينما يبقى أكثر من 28 مليوناً يتفرجون على ثرواتهم وهي تنهب أمام أعينهم؟ هذه الأسئلة قليلة من بين الأسئلة التي تستفزنا و تستفز كل متتبع للوضع في الجزائر.

لقد وصلت حالة التذمر إلى عنفوانها حتى قال البعض إنهم يفعلون كل شيء لأجل دفع الناس إلى الثورة، وتدمير كل شيء ولكن الناس لا يحركون ساكنا كأنما لا حياة لمن تتادي، لكن فجأة وبدون مقدمات ولا حتى إرهابيات انفجرت في 5 أكتوبر 1988 كل الأوضاع وما تلاها من أحداث دامية وعمليات إرهابية مازال الشعب الجزائري يئن تحت وطأتها إلى يومنا هذا.

ومن هنا كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 لحظة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر، ففي ذلك اليوم و اليوم الذي تلاه نزل الناس إلى الشارع في العاصمة، فتظاهروا وحطموا المنشآت و الممتلكات العامة و الخاصة، أما رد فعل الدولة فقد جاء في اليوم التالي في صورة قمع عسكري وقد أدى هذا التصادم إلى مقتل 500 شخصا حسب حصيلة رسمية يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير، ثم امتدت أعمال الشغب إلى مدن الداخل.

وإذا ما قرأنا أحداث أكتوبر بشكل متأنى فإننا نجد أن هذا الحدث لم يكن عارضا حتى يعتبر انتفاضة مؤقتة، فالعنف له طابع بنيوي ويظهر زمن الأزمات لي طرح علاقة الدولة بالمواطن، فيكفي النظر إلى حجم العداة المختزن طوال سنوات عديدة، فقد شمل العنف المدمر طوال يومين قطاع المؤسسات العمومية ( مثل أسواق الفلاح، ومقرات جبهة التحرير الوطني - الحزب الحاكم -، وممتلكات الدولة وسياراتها، ومساكن رموز الدولة.

لكن لعل أهم ما ميز هذه الأحداث السابقة الذكر هو خروج مسيرة سلمية من جموع الإسلاميين وقياداتهم، ترفع شعارات وتنادي بهتافات تحت على عودة السلم المدني، وكانت قد انطلقت بقيادة " علي بلحاج" التي كانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها الجماهير الجزائرية، باسمه، ثم كانت مسيرة أكبر شقت العاصمة من الشرق إلى الغرب أي من حي بلكور ( كابل) ( وهنا نفتح قوسا لنشير إلى علاقة بعض الأطراف الخارجية بما يحدث في الجزائر فهذه الصفة -كابل- التي أطلقت على الحي الشعبي " بلكور" دليل على ذلك) إلى حي باب الوادي.

وعندما توقفت جماهير المسيرة السلمية الثانية أمام مبنى الإدارة العامة للأمن الوطني في حي باب الوادي مطالبة بعودة السلام وعودة الهدوء إلى البلاد، فجأة جاءت بعض السيارات المجهولة وأطلقت الرصاص على جمهور المسيرة، كما خرج من بين صفوف الجموع البشرية سيل من الطلقات النارية باتجاه رجال الأمن، وعلى الفور انتشرت وسادت

حالة من الذعر و الفرع فأخذ رجال الأمن بدورهم يطلقون النار وبلا تمييز على الجمهور، وهكذا كان الصدام بين قوات الأمن والإسلاميين<sup>(1)</sup>.

لقد كانت انتفاضة 5 أكتوبر 1988 دليل أزمة المجتمع برمته، حيث مثلت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعات بين الدولة، الحزب، والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى، كما عمقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين مزدوجين بحكم الاستفادة من توزيع الثروات المتاحة من الطاقة النفطية والغازية.

لقد استبدلت الشرعية الوطنية لحزب جبهة التحرير - نتيجة للإخفاقات المتكررة والأوضاع المتردية التي ميزت الجزائر في تلك الفترة- بشرعية دينية شديدة التسييس تبنتها فئات شابة. إذن لقد كانت هذه الانتفاضة بمثابة شهادة ميلاد للجماعات الإسلامية التي أثبتت قدرة فائقة على تأطير الانتفاضات الشعبية واكتساب الشرعية انطلاقا منها، لقد شكلت إخفاقات السنوات الطويلة مشروعية الجماعات الإسلامية التي عبأت الرأي العام.

وهكذا أخطأ النظام في حساباته للمرة الثانية عندما انتهج سياسة اقتصادية فاشلة زادت من توتر العلاقات مع الشعب وعمقت الهوة بينهما، ففي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية العصيبة التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري، طفا على الساحة السياسية التيار الأصولي مستغلا بذلك هذه الأوضاع لصالحه، ليجلب إليه مجتمع التهميش كما يسميه " علي الكنز"، حيث استطاع التيار الأصولي وعلى رأسه الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن يكون المعبر الرئيسي عن مجتمع التهميش هذا ذي الطابع الشعبي الواسع، مانحا إياه الخطاب الديني القيمي المعروف وبالتالي استطاع هذا التيار بشعاراته أن يجعل هذا

(1) عبد الباسط دربور، مرجع سابق، ص ص 92-95.

المجتمع يتبنى مواقف وآراءه المتطرفة.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، سنحاول توضيح العلاقة بين الحرمان الاقتصادي، الاجتماعي للشعب الجزائري، المستغل من طرف التيار الأصولي وظاهرة الإرهاب.

### 3.8. تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الجدول رقم -14- : يبين الوضعية الاقتصادية السيئة للإرهابيين

| الاحتمالات | ك  | %      |
|------------|----|--------|
| جيدة       | 6  | 10%    |
| متوسطة     | 26 | 43.33% |
| سيئة       | 28 | 46.66% |
| المجموع    | 60 | 99.99% |

وصلت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم كانوا يعيشون وضعية اقتصادية سيئة قبل التحاقهم بالجماعات المسلحة **46.66%**، فيما كانت نسبة من أكدوا أن وضعيتهم الاقتصادية متوسطة **43.33%**، بينما من أكد أنها كانت جيدة فكانت نسبتهم **10%** وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبتين السابقتين. إن الوضعية الاقتصادية السيئة أو المتوسطة للمبحوثين لها أسباب متعددة، هذه الأخيرة سنحاول الوقوف عليها من خلال الجداول التالية.

#### الجدول رقم -15-: يبين مكان إقامة الإرهابيين

| الاحتمالات | ك  | %    |
|------------|----|------|
| مدينة      | 36 | 60%  |
| ريف        | 24 | 40%  |
| المجموع    | 60 | 100% |

كانت نسبة المبحوثين الذين يقيمون بالمدينة **60%**، بينما كانت نسبة المقيمين في الريف **40%**، وبالتالي فإن أكبر نسبة من الإرهابيين هي من سكان المدن. إن ارتفاع نسبة الإرهابيين القاطنين بالمدن يرجع بالدرجة الأولى إلى كون المدينة أكثر تضررا من الريف فيما يتعلق بآثار وانعكاسات الأزمات على كل منهما.

لقد صاحب نمو المدينة في الجزائر عدم قدرة هذه الأخيرة على استيعاب الطاقات المتزايدة الطبيعية و الوافدة، الأمر الذي فجر في المجتمع أزمات اجتماعية عديدة كانت

مساهمتها كبيرة في ظهور ظواهر اجتماعية خطيرة أهمها ظاهرة الإرهاب، ويعني هذا أن أسلوب الحياة و الصعوبات التي تواجه الفرد يوميا في المدينة والإحباطات المتتالية التي تصيبه هي التي تساهم في دفعه إلى ذلك السلوك، وهذا ما سنوضحه من خلال تحليلات الجداول اللاحقة.

### الجدول رقم -16- : يبين مهنة الإرهابيين

| المهنة          | ك  | %      |
|-----------------|----|--------|
| راعي غنم        | 2  | 03.33% |
| فلاح            | 4  | 06.66% |
| تاجر            | 8  | 13.33% |
| أعمال حرة       | 2  | 03.33% |
| عامل يومي       | 5  | 08.33% |
| موظف            | 8  | 13.33% |
| متعاقد في الجيش | 4  | 06.66% |
| طالب            | 5  | 08.33% |
| بطل             | 15 | 25%    |
| غير مبين        | 7  | 11.66% |
| المجموع         | 60 | 99.96% |

يعتبر العمل المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه، كما انه شرط للاستفادة من حقه في أخذ حصته من الدخل القومي، غير أن أزمة البطالة في الجزائر جعلت عددا كبيرا من المواطنين لا يحصلون على هذا الحق، الأمر الذي جعل فئة قليلة فقط تتمتع برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد من الموارد الطبيعية التي تصدر إلى الخارج.

وهكذا أصبح الجزائريون الذين يفتقدون إلى عمل يضمنون به وسائل عيشهم ويشعرهم بالمساواة في اقتسام الثروة يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية الأمر الذي دفع بعض الأفراد

إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال الالتحاق بالعمل الإرهابي، حيث أكدت الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن نسبة البطالين من المبحوثين وصلت إلى 25%، فيما لم تتجاوز أعلى نسبة من الفئات العاملة الأخرى 13.33%، وبالتالي كان أغلب المبحوثين من البطالين.

وهكذا فإن عدم انصياع الأفراد للقواعد و المعايير و القيم الاجتماعية للمجتمع يعني اتجاه هؤلاء نحو أشكال عديدة من السلوك المنحرف الذي تختلف حدته من تعاطي المخدرات إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، وهذا ما أكدته "نادية رضوان" في دراستها حول الشباب المصري. إن معاناة الإرهابيين من أزمة البطالة يعني بدون شك تدني مستوى الدخل لهؤلاء، هذا إن لم يكن منعدما تماما، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

#### الجدول -17- : يبين مستوى الدخل الخاص بالإرهابيين

| الدخل بالدينار الجزائري | ك  | %             |
|-------------------------|----|---------------|
| من ..... إلى 5000 دج    | 46 | <b>76.66%</b> |
| من 5000 دج إلى 10000 دج | 9  | 15%           |
| من 10000 إلى 15000 دج   | 4  | 06.66%        |
| من 15000 إلى 20000 دج   | 1  | 01.66%        |
| المجموع                 | 60 | 100%          |

إن معاناة نسبة كبيرة من الإرهابيين من ظاهرة البطالة وعمل البقية في مهن بسيطة انعكس بشكل طبيعي على تدني مستوى الدخل لديهم، حيث أكد **76.66%** أن دخولهم كانت ضعيفة بسبب افتقارهم لعمل مستقر يمكن من خلاله كسب عائد مادي مناسب يغطي حاجاتهم المختلفة خاصة مع تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي.

وبالتالي فقد كانت الحالة الاقتصادية للمبحوثين سيئة، وهذا ما أظهرته دراسة " سيف الإسلام شوية" حول اتجاهات المسجونين نحو الفعل الإجرامي العنيف، حيث أكد فيها على تدني الوضعية الاقتصادية للإرهابيين.

## الجدول رقم - 18 -: يبين معاناة الإرهابيين من أزمة السكن

| الاحتمالات | ك  | %    |
|------------|----|------|
| نعم        | 45 | 75%  |
| لا         | 15 | 25%  |
| المجموع    | 60 | 100% |

لقد أكد 75 % من المبحوثين أنه قبل التحاقهم بالجماعات المسلحة كانوا يعانون أزمة سكن، هذه الأخيرة التي ترتبط بشكل واضح بمشكلة البطالة، وانخفاض الدخل التي سبق توضيحها في الجدولين السابقين.

وتتضح أهمية السكن، فيما يشير إليه " ريشمان " "Richman" من أن حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وعدد حجراته، وكذلك أثاره، وإن ذلك ينعكس على العلاقات الزوجية، والعلاقات بين أفراد الأسرة، وأن الانهيار العصبي للأفراد والاكنتاب يكون نتيجة لبعض الظروف البيئية والاقتصادية<sup>(1)</sup>.

إن ما سبق ذكره يؤكد دور السكن في تحقيق الاستقرار النفسي لدى الشخص، وفي ضوء غياب السكن يجد الإرهابيون أنفسهم عاجزين عن إشباع حاجاتهم النفسية خاصة، المتمثلة في الزواج والاستقرار الأسري، حيث ترتفع بينهم نسبة العازبين.

(1) المرجع نفسه، ص 324.

## الجدول رقم - 19 -: يبين الحالة المدنية للإرهابيين

| الاحتمالات | ك  | %      |
|------------|----|--------|
| أعزب       | 39 | 65%    |
| متزوج      | 17 | 28.33% |
| مطلق       | 3  | 5%     |
| أرمل       | 1  | 1.66%  |

|         |    |      |
|---------|----|------|
| المجموع | 60 | %100 |
|---------|----|------|

تبين في الجدول أعلاه أن نسبة 65% من المبحوثين هم عازبين، بينما كانت نسبة المتزوجين 28.33%، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالنسبة الأولى. إن النتائج التي أظهرها هذا الجدول تجد تفسيراً لها بالعودة إلى الجداول السابقة، إذ أظهرت هذه الأخيرة مدى المعاناة التي يعيشها أفراد العينة، فالحرمان من منصب شغل، وتدني الدخل، وأزمة السكن، كلها عراقيل تقف أمام قدرة الشاب على تكوين أسرة، وبالتالي تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي الذي هو في حاجة إليه. لقد توصلت دراسة " حسين عبد الحميد رشوان " إلى النتيجة نفسها، حين أكد أن 50% من المبحوثين الذين أجرى عليهم الدراسة الميدانية كانوا عازبين، وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية وظاهرة الإرهاب.

#### الجدول رقم -20- : يبين مهنة أمهات الإرهابيين

| المهنة       | ك  | %             |
|--------------|----|---------------|
| عاملة        | 1  | %1,66         |
| ماكثة بالبيت | 56 | <b>%93,33</b> |
| متوفية       | 3  | %5            |
| المجموع      | 60 | %99,99        |

#### الجدول رقم -21- : يبين مهنة آباء الإرهابيين

| المهنة    | ك  | %             |
|-----------|----|---------------|
| فلاح      | 13 | %21,66        |
| تاجر      | 23 | <b>%38,33</b> |
| أعمال حرة | 8  | %13,33        |
| عامل يومي | 5  | %8,33         |

|               |    |        |
|---------------|----|--------|
| موظف          | 3  | 5%     |
| متقاعد        | 3  | 5%     |
| عاطل عن العمل | 1  | 1,66%  |
| متوفي         | 4  | 6,66%  |
| المجموع       | 60 | 99,97% |

و من أجل التعرف أكثر على الوضعية الاقتصادية السيئة التي يعاني منها الإرهابيون، حاولنا الوقوف على الوضعية المهنية للوالدين، حتى نتمكن من توضيح الظروف الاقتصادية لأسر هؤلاء و التي تربوا فيها. إلا أن مفاجأتنا كانت كبيرة عندما تبين من الجدول أن أكبر نسبة لمهنة آباء الإرهابيين كانت من التجار، حيث تمثلت في **38,33%** بينما كانت النسب الأخرى منخفضة مقارنة بتلك النسبة، فيما كانت نسبة الأمهات الماكثات بالبيت **93.33%**.

إن نتيجة الجدول رقم - 20 - جعلتنا نشكك إلى حد ما في العلاقة بين تدني الوضعية الاقتصادية للإرهابيين و الاتجاه نحو الأعمال الإرهابية، لأن الفرد البطل مثلا، إذا كان يعيش في أسرة ذات دخل مناسب فإنه سيحصل على ما يغطي حاجاته المختلفة، حيث تتكفل به أسرته من الناحية المادية ، إلا أن غياب هذا التكفل بالفرد قد يؤدي إلى الشعور بالحرمان المادي. و لهذا قررنا أن نطرح سؤالا آخر على المبحوثين من أجل توضيح هذه النقطة حتى نتوصل إلى نتيجة أكثر دقة. و كان السؤال يدور حول ما إذا كان يحصل الإرهابيون - قبل التحاقهم بالجماعات المسلحة- على الدعم المادي من والديهم.

الجدول رقم -22-: يبين عدم حصول الإرهابيين على الدعم المادي من والديهم

| الاحتمالات | ك  | %    |
|------------|----|------|
| نعم        | 12 | 20%  |
| لا         | 48 | 80%  |
| المجموع    | 60 | 100% |

أكد **80%** من المبحوثين أنه قبل التحاقهم بالجماعات المسلحة لم يكونوا يحصلون على أي دعم مادي من والديهم، بينما كانت نسبة الذين كانوا يحصلون على هذا الدعم **20%** فقط، و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة الأولى.

إن النتائج التي أظهرها هذا الجدول، أكدت أن مهنة الوالدين ليس لها علاقة بالوضع الاقتصادية للإرهابيين، حيث أن عمل الآباء مثلا في التجارة لا يعني بالضرورة أن الأبناء يحصلون على الأموال الضرورية لتغطية حاجاتهم، و هنا يجب أن نؤكد على أن المسألة لا تتعلق بمهنة الوالدين، و إنما بمدى تقديم هؤلاء الدعم المادي الكافي لأبنائهم خاصة مع طغيان الاستهلاك كقيمة جديدة و رغبة الأبناء في مسايرة الأوضاع المادية الاستهلاكية في المجتمع.

إن عدم حصول الإرهابيين على الدعم المادي من آبائهم تؤكد حاجتهم إلى مصدر مالي جديد، و هذا ما يوضحه الجدول رقم -23 -

#### الجدول رقم -23- : يبين حاجة الإرهابيين إلى مصدر مالي جديد

| الاحتمالات | ك  | %          |
|------------|----|------------|
| نعم        | 48 | <b>80%</b> |
| لا         | 12 | 20%        |
| المجموع    | 60 | 100%       |

من خلال نتائج هذا الجدول اتضح أن **80%** من المبحوثين أقروا بأنهم كانوا بحاجة إلى مصدر مالي جديد، وهذا يعني أنهم فعلا لم يكن يقدم لهم الدعم المادي من والديهم وهذا

ما جعلهم بحاجة إلى البحث عن سبيل آخر للحصول على مورد مالي جديد بينما كانت نسبة من نفوا حاجتهم إلى أي مورد آخر قليلة لم تتعد 20%. غير أن الصعوبة التي وجدها " حسين عبد الحميد رشوان " في دراسته السابقة الذكر هي نفسها الصعوبة التي واجهتنا أثناء إجراء الدراسة الميدانية، حيث نفى معظم المبحوثين أن يكونوا قد تحصلوا على أي دعم مادي من زملائهم في الجماعات المسلحة رغم أن كل الظروف و الوقائع تؤكد ذلك.

### الجدول رقم -24- : يبين نفى الإرهابيين لأي دعم مادي قدم لهم من الجماعات الإرهابية

| الاحتمالات | ك  | %      |
|------------|----|--------|
| نعم        | 19 | 31.66% |
| لا         | 41 | 68.33% |
| المجموع    | 60 | 99.99% |

كانت نسبة المبحوثين الذين أكدوا عدم حصولهم على أي دعم مادي من طرف الجماعات الإرهابية 68.33%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة 31.66% وهم الذين اعترفوا بحصولهم على هذا الدعم.

في هذا الصدد، تؤكد أن إجابات المبحوثين حول هذه المسألة لم تكن مقنعة كثيرا وهذا لاعتبارين هما:

الأول: الظروف الاقتصادية السيئة للمبحوثين و التي أكدتها الجداول السابقة خاصة حاجتهم الماسة إلى مصدر مالي جديد، وبالتالي من الممكن جدا أن تقودهم هذه الحاجة إلى قبول عروض العمل مع الجماعات الإرهابية مقابل مبالغ مالية معينة.

ثانيا: من المعروف أن من بين أهم سمات شخصية الإرهابي هو ولاؤه التام للجماعة التي ينتمي إليها و المحافظة الكبيرة على أسرار زملائه، وهذا ما قد يكون السبب في إنكار المبحوثين لأي علاقة للجماعات المسلحة بتمويلهم بالأموال.

### الجدول رقم -25- : يبين شعور الإرهابيين بعدم وجود عدالة في توزيع الثروة في الجزائر

| الاحتمالات | ك  | %      |
|------------|----|--------|
| نعم        | 2  | 3.33%  |
| لا         | 58 | 96.66% |
| المجموع    | 60 | 99.99% |

أدت التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات إلى ظهور تفاوت هائل في أسلوب معيشة الأغنياء مقارنة بالفقراء، في حالة المسكن، ومستوى الدخل ونوعية الخدمات الصحية و التعليمية والثقافية التي يحصلون عليها، وبالتالي غياب العدالة في توزيع الثروة على أبناء المجتمع وهذا ما يشعر به الإرهابيون، حيث أكد 96.66 % من المبحوثين أنه لا توجد أي عدالة في توزيع الثروة في الجزائر.

وإذا كان الإسلام يقر أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتم عن طريق التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى معيشة مماثل للآخرين، مع الاحتفاظ طبعا بدرجات متفاوتة داخل هذا المستوى الواحد، فإن أبسط مقتضيات هذا التوازن لم تجد طريقها إلى أفراد المجتمع الجزائري، حيث أدى التفاوت الصارخ في توزيع الثروة إلى وجود طبقتين من الأفراد، هما طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء.

أما الأولى فتتميز بارتفاع صارخ في مستويات المعيشة، وارتفاع النفقات المخصصة لشراء السلع الكمالية والترفيهية، وارتفاع مستوى الرفاهية، بينما تتميز الثانية بعدم القدرة على مواجهة أدنى الاحتياجات اليومية، سواء من حيث الغذاء الصحي الملائم، أو من حيث نمط الإسكان أو غيرها من المشاكل التي أصبحت تستفز الأفراد المغلوب على أمرهم.

إن هذا الواقع الذي أصبح يعيشه الشعب الجزائري خلق شعورا بالحقد أصبح يسكن نفوس بعض الأفراد نتيجة إحساسهم بالظلم أو " الحقرة " وهو المصطلح الجزائري الذي ولدته الأزمة.

## الجدول رقم -26- : يبين شعور الإرهابيين بالحقرة و الحقد وقسوة المجتمع عليهم

| الاحتمالات | ك  | %      |
|------------|----|--------|
| نعم        | 38 | 63.33% |
| لا         | 22 | 36.66% |
| المجموع    | 60 | 99.99% |

تعيش غالبية المجتمع الجزائري عالما لا تستطيع السيطرة عليه من قريب أو بعيد، فالأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة من الشعب يعانون من حرمان اقتصادي، اجتماعي يكاد أن يعتصرهم، حيث لا يستطيعون نيل نصيبهم من الثروة التي تتبدد في سفه وإسراف القلة القليلة من هذا الشعب، وفي هذا الصدد يؤكد 63.33 % من المبحوثين أنهم كانوا يشعرون بالحقرة وقسوة المجتمع مما ولد لديهم الشعور بالحق.

وإذا كان بعض الأشخاص، كنتيجة للانفتاح الاقتصادي، قد أهلتهم إمكانياتهم المادية للاستمتاع بالترف و الرفاهية بأقصى درجاتها وانحرافاتهما أيضا، فإنه على الطرف الآخر توجد الأغلبية المطحونة من القاعدة الكبرى للمجتمع من الأفراد الذين يعانون من قصور إمكانياتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية كتوفير السكن الملائم لهم، وتوفير الرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليس الكمالية، كل هذا يولد لدى بعض الأشخاص حقا يقودهم إلى الانتقام من كل من يعتقدون أنه كان سببا في مأساتهم.

إن الاتجاه المتنامي للنمط الاستهلاكي الترفي الذي ساد بين فئات المجتمع الجزائري والذي جاء على إثر تذبذب القيم الروحية في المجتمع وسيطرة القيم المادية، أدى إلى إفراز فروق طبقية حادة ولدت الحقد الاجتماعي، ومشاعر الاغتراب-على حد تعبير ماركس- لدى أبناء المجتمع الواحد، مما أشعر قلة منهم بوجود التغلب على هذه الفجوة بينهم و بين الآخرين من خلال سلوك إرهابي متطرف.

### النتيجة الجزئية الثانية

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن أعلى معدل للإرهاب هو من سكان المدن، حيث يعيش هؤلاء وضعياً اقتصادياً سيئاً، فهم يعانون من أسلوب حياة صعب، و يواجهون صعوبات كبيرة و احباطات متتالية، كما أن أعلى معدل هو بين البطالين الذين يفتقدون إلى مناصب شغل، يحصلون من خلالها على دخول تغطي حاجاتهم المختلفة مما يعني بالضرورة تدني مستوى الدخل لهؤلاء، هذا إن لم يكن منعدماً تماماً، خاصة مع تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي، وهذا ما أظهرته دراسة كل من " حسين عبد الحميد أحمد رشوان" و " نادية رضوان"، و " سيف الإسلام شوية".

كما يعاني الإرهابيون أزمة سكن مما جعلهم عاجزين عن تحقيق الاستقرار النفسي بسبب عجزهم عن إشباع حاجاتهم النفسية، المتمثلة في الاستقرار الأسري والزواج حيث أكدت الدراسة أن أغلبيتهم عاجزين، وقد توصلنا أيضاً إلى أن مهنة الوالدين لا علاقة لها بالتحاق الأفراد بالجماعات الإرهابية، وإنما غياب التكفل بالفرد من طرف أسرته هو الذي

يشعره بالحرمان المادي ما يجعله يبحث عن مصدر مالي جديد، بسبب الوضعية الاقتصادية السيئة التي يعيشها، الجداول من (15 إلى 24).

أدى التفاوت الصارخ في توزيع الثروة في الجزائر إلى غياب العدالة بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، وفي مستوى الدخل، الأمر الذي أدى إلى وجود طبقتين هما طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء، حيث تتميز الأولى بالارتفاع الصارخ في مستويات المعيشة، بينما تتميز الثانية بعدم القدرة على مواجهة أدنى الاحتياجات اليومية، حيث يعاني هؤلاء الإرهابيون حرمانا اقتصاديا، اجتماعيا يكاد أن يعترضهم.

فإذا كان بعض الأشخاص مؤهلين للاستمتاع بالترف و الرفاهية بأقصى درجاتها وانحرافاتهما أيضا، فإن الإرهابيين هم أشخاص يعانون من قصور إمكانياتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية الأمر الذي ولد لديهم الشعور بالحقد تجاه الفئة الأولى، كما ولد لديهم الرغبة في الانتقام من كل من يعتقدون أنه كان سببا - من قريب أو بعيد - في مأساتهم، كل هذا كان بسبب غياب العدالة الاجتماعية نتيجة التفاوت الصارخ في توزيع الثروة داخل المجتمع الجزائري، الجداول (25) و (26).